الحياة
تجريبي

«أونكتاد»: الغموض السياسي يعيق الاستثمارات في المنطقة

الأربعاء، ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية - دولي

بيروت - «الحياة» آخر تحديث: الأربعاء، ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى غرب آسيا بنسبة 9 في المئة لتصل إلى 44 بليون دولار عام 2013»، وفق ما كشف تقرير الاستثمار العالمي للعام الحالي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، الذي أطلقه مركز الأمم المتحدة للإعلام في مؤتمر صحافي في بيروت أمس.

وأوضح أن هذه التدفقات «لم تتحسن للعام الخامس على التوالي بعد التراجع المسجل عام 2009». وأشار إلى أن حدة التوترات الإقليمية واستمرارها «يؤديان إلى زيادة الغموض السياسي والحيلولة دون دخول المستثمرين الأجانب، على رغم تباين الأوضاع السائدة في بلدان المنطقة».

وفي لبنان، قدّر تقرير الاستثمار العالمي «تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 23 في المئة، مع تركيز معظمها على سوق العقار التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في تدفق الاستثمارات من بلدان الخليج العربي». وأظهر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من غرب آسيا «زادت بنسبة 65 في المئة عام2013، نتيجة التدفقات المتزايدة الخارجة من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية».

وأشار إلى أن احتياط النقد الأجنبي لبلدان مجلس التعاون الخليجي «بلغ مستويات عالية، وعلى رغم قيام كل واحدة من هذه الدول بزيادة استثماراتها في الخارج»، يُعزى معظم الزيادة في التدفقات الخارجة إلى «ارتفاع قيمة التدفقات من قطر إلى أربعة أضعاف والتدفقات من الكويت بنسبة 159 في المئة».

ولم يستبعد التقرير «استمرار» الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة، في حين «لا تزال توقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة غير واضحة، إذ يشكل اشتداد الغموض السياسي رادعاً قوياً».

وعلى رغم استمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان مثل المملكة العربية السعودية وقطر، فهو «شهد في السنوات الأخيرة انتعاشاً ضعيفاً أو غير مستقر في بلدان أخرى مثل تركيا والإمارات». إذ لاحظ أن التدفقات «بقيت دون مستواها في فترة ما قبل الأزمة، فيما شهد العراق والكويت انتعاشاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، مسجلة مستويات قياسية عامي 2012 و 2013».

وأفاد التقرير بأن تركيا «كانت المتلقي الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى غرب آسيا عام 2013، إذ حافظت التدفقات على مستوياتها المحققة العام السابق تقريباً أي نحو 13 بليون دولار». وكان ذلك على «خلفية انخفاض عمليات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة 68 في المئة لتبلغ 867 مليون دولار، وهو أدنى مستوى منذ العام 2004».

ورصد تقرير «أونكتاد» استمرار انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات التي احتلت المرتبة الثانية بعد تركيا، وزادت بنسبة 9 في المئة لتبلغ 10.5 بليون دولار، ولو أنها انخفضت إلى حد كبير عن مستواها عام 2007». إذ سُجل «انتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر مع تعافي الاقتصاد من أزمة الديون عام 2009 ، نتيجة النشاطات النفطية وغير النفطية».

ولفت التقرير إلى أن التدفقات «تراجعت إلى المملكة العربية السعودية للعام الخامس على

التوالي بنسبة 24 في المئة إلى 9.3 بليون دولار، لينتقل البلد من المرتبة الثانية إلى الثالثة لأكبر الاقتصادات المتلقية لهذه التدفقات على مستوى المنطقة». وحدث هذا التراجع «على رغم تنفيذ مجموعة من المشاريع الكبيرة في مجال الهياكل الأساسية والمراحل النهائية لإنتاج النفط والغاز، خصوصاً مصافي النفط والصناعات البتروكيميائية».

أما بالنسبة إلى العراق، أورد «أونكتاد» أن التدفقات إليه «زادت إلى مستويات جديدة، وتُقدّر زيادتها بنسبة 20 في المئة بالغة 2.9 بليون دولار عام 2013، على رغم تفاقم عدم الاستقرار الذي يؤثر تحديداً في المناطق الوسطى من البلد الواقعة حول بغداد». وأوضح أن ذلك «حدث في سياق طفرة اقتصادية ارتكزت إلى الثروة الهيدروكربونية الكبيرة التي يمتلكها العراق، وبدأ تسريع وتيرة العمل في حقول نفطية كبيرة».

وقدّر التقرير تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت «بنسبة 41 في المئة العام الماضي بعدما ارتفعت إلى مستويات قياسية عام 2012 ، نتيجة صفقة شراء فريدة بقيمة 1.8 بليون دولار». فيما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن» بنسبة 20 في المئة إلى 1.8 بليون دولار».